

Distr.
LIMITED

E/CN.4/2003/L.85
17 April 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والخمسون

البند ١٩ من جدول الأعمال

الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان

إسبانيا*، ألبانيا*، آيرلندا، آيسلندا*، إيطاليا*، بلجيكا، بوركينا فاسو، الدانمرك*،
رومانيا*، سلوفينيا*، السودان، السويد، سويسرا*، سيراليون، فنلندا*، قبرص*،
الكاميرون، كندا، لايفيا*، لكسمبرغ*، ليختنشتاين*، مالطة*، المملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، نيوزيلندا*، هولندا*، الولايات المتحدة
الأمريكية، اليونان*: مشروع قرار

٢٠٠٣/... حالة حقوق الإنسان في سيراليون

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تؤكد من جديد أن على جميع الدول الأعضاء التزاما بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية على
النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وسائر صكوك حقوق الإنسان الواجبة التطبيق،

وإذ تذكر بقراراتها السابقة بشأن حالة حقوق الإنسان في سيراليون، إضافة إلى القرارات ذات الصلة
الصادرة عن مجلس الأمن، بما فيها القرار ١٤٧٠ (٢٠٠٣) المؤرخ في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٣،

* وفقا للفقرة ٣ من المادة ٦٩ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وإذ تذكر ببالغ الأسف بالانتهاكات والإساءات ضد حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في سيراليون ضد المدنيين، بما في ذلك خطف النساء والأطفال، إضافة إلى استهداف النساء والفتيات والإساءة إليهن خلال النزاع،

وإذ ترحب، في هذا الصدد، بأول لوائح اتهام صادرة عن المحكمة الخاصة بسيراليون، ضد الأفراد المتهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب وغيرها من الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني، وبدء جلسات الاستماع العلنية للجنة الحقيقة والمصالحة،

وإذ ترحب بالانتخابات العامة والرئاسية السلمية التي حصلت في سيراليون في أيار/مايو ٢٠٠٢ وانتخاب زعماء القبائل في وقت لاحق من السنة، وإذ تحيط علما بالتحضيرات الجارية للانتخابات البلدية المقبلة وانتخابات المجالس المحلية،

وإذ ترحب بعودة لاجئي سيراليون من غينيا وليبيريا والمشردين داخليا عودة طوعية إلى مجتمعاتهم، إضافة إلى اختتام برنامج إعادة التوطين للمشردين داخليا وإغلاق المخيمات في المقاطعات،

وإذ تعرب عن قلقها بأن الوضع السائد في منطقة نهر مانو وفي كوت ديفوار يمكن أن تترتب عليه آثار إنسانية بالنسبة للمنطقة والتقدم المحرز في سيراليون،

وإذ تؤكد من جديد أن العديد من اللاجئين والأشخاص المتأثرين بالحرب ما زالوا بحاجة للحماية والمساعدة، وإذ تضع في اعتبارها أن انعدام الاستقرار في منطقة نهر مانو دون الإقليمية وكوت ديفوار ما زال يتسبب في تشريد الناس،

وإذ تدرك أن إعلان حقوق الإنسان في سيراليون المؤرخ في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩ يتضمن إطارا أساسيا هاما لتعزيز حقوق الإنسان، وإذ تشجع مواصلة تنفيذه إضافة إلى إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان في المستقبل،

وإذ تدرك أهمية التعاون التقني في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، مما من شأنه أن يساهم في تحقيق الاستقرار والأمن في سيراليون،

١- ترحب:

(أ) بتقرير المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (E/CN.4/2003/35)، بما في ذلك الاستنتاج الذي توصل إليه بأنه تم تحقيق تقدم هائل في إرساء عملية السلام في سيراليون؛

(ب) بتقرير المفوض السامي إلى الجمعية العامة (A/57/284)؛

(ج) بأنشطة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، بما في ذلك عمل قسم حقوق الإنسان التابع لها؛

(د) بالعمل الذي تقوم به المحكمة الخاصة بسيراليون بغية محاكمة الأشخاص الذين يتحملون القدر الأكبر من المسؤولية في التفويض بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب، وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، إضافة إلى الجرائم المرتكبة بموجب قانون سيراليون ذي الصلة في أراضي سيراليون منذ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ وتقديمهم للعدالة؛

(هـ) بالعمل الذي تقوم به لجنة الحقيقة والمصالحة، من بين أمور أخرى، لمعالجة قضية الإفلات من العقاب والمساءلة والنهوض بتضميد الجراح الناجمة عن النزاع المسلح الناشب في سيراليون من عام ١٩٩١ إلى ١٩٩٩؛

(و) بالخطوات التي اتخذتها حكومة سيراليون لتوسيع نطاق سلطتها في كافة أنحاء البلاد، لكنها تلاحظ مع القلق أنها ما زالت تواجه تقييدات خطيرة في الموارد وغير ذلك من القيود في محاولتها استعادة الإدارة المدنية على كافة المستويات والخدمات العامة في شتى أرجاء البلاد؛

(ز) بقرار حكومة سيراليون بتوجيه دعوة مفتوحة إلى الآليات الخاصة للجنة،

(ح) بالمساعدة التي قدمها المفوض السامي والمجتمع الدولي إلى حكومة سيراليون بهدف النهوض بثقافة حماية حقوق الإنسان في سيراليون، بما في ذلك الأنشطة الجارية مع كافة الأطراف التي شاركت في النزاع؛

(ط) بالمبادرات والخطوات التي تتخذها حكومة سيراليون والمجتمع المدني في سيراليون، بالتعاون مع المجتمع الدولي، لإرساء الهيكل الأساسي لحقوق الإنسان في البلاد، ولا سيما تلك المتعلقة بإذكاء وعي المجتمعات بشأن أهداف المحكمة الخاصة ولجنة الحقيقة والمصالحة، وتؤكد من جديد على ضرورة مواصلة الجهود في هذا المضمار من أجل تعزيز السلم والعدالة والمصالحة الوطنية وتدعيم المساءلة واحترام حقوق الإنسان؛

(ي) بالتبرعات المقدمة فعلا إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني الخاص بالمحكمة الخاصة وإعلانات التبرعات للصندوق، وترحب أيضا بتعيين المحكمة الخاصة لخبراء في مجال الجرائم القائمة على الجنس،

(ك) بالعمل الذي قامت به اللجنة الوطنية لترع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، مع الوكالات المشاركة، في مواصلة تيسير إعادة الدمج والمصالحة داخل مجتمع سيراليون؛

(ل) بما يقدم من تدريب في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك التدريب التخصصي في مراعاة الجنسين وفي حقوق الطفل، إلى مراقبي حقوق الإنسان الوطنيين وضباط الشرطة والعسكريين؛

(م) بالعمل الذي تضطلع به اللجنة الوطنية المعنية بالأطفال المتأثرين بالحرب؛

(ن) باستمرار تعيين وجهود المستشارين المعنيين بحماية الأطفال داخل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون للمساعدة على حماية حقوق الأطفال، مما يشكل أولوية في كامل عملية حفظ السلم وتدعيم السلم في سيراليون، إضافة إلى جهود صندوق الأمم المتحدة للطفولة في الاستجابة إلى احتياجات حماية الأطفال ومساعدتهم؛

(س) بالأنشطة التي اضطلعت بها لجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات الإنسانية، ولا سيما الأنشطة المتعلقة بتعزيز احترام القانون الإنساني الدولي، وأنشطة المساعدات الطبية والإغاثة، وزيارة المحتجزين، علاوة على الجهود التي تبذلها المنظمات الإنسانية الأخرى، بما فيها وكالات الأمم المتحدة، من أجل إعادة تأهيل الهياكل الأساسية للبلد بما يتيح إعادة توطين المشردين داخليا واللاجئين العائدين وإعادة دمجهم.

٢- تعرب عن قلقها العميق:

(أ) لاستمرار الخصاص المالي في الصندوق الاستثماري المتعدد المانحين فيما يتعلق ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولا سيما الأثر الذي يتركه ذلك على مرحلة إعادة الإدماج من البرنامج؛

(ب) إزاء عدد الفتيات والنساء اللاتي ما زلن محتجزات ضد إرادتهن واللاتي لم يعدن إلى ديارهن بعد؛

(ج) إزاء استمرار ورود التقارير عن الاتجار والإمداد غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والمواد ذات الصلة بها، ولا سيما عبر الحدود الدولية في المنطقة دون الإقليمية، وذلك على نحو مخالف لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة،

(د) التقارير التي تتحدث عن استخدام الأطفال في أنشطة استخراج حجارة ألماس؛

(هـ) الوضع الإنساني الذي يمس السكان، بما فيهم اللاجئين والمشردون في سيراليون والدول المجاورة، والناجم عن أعمال العنف المرتكبة مؤخرا والتوتر في المناطق الحدودية، وإزاء العقبات التي تعترض عودة السكان المتأثرين عودة آمنة وطوعية إلى ديارهم في المنطقة الحدودية مع ليبيريا؛

٣- تحت:

(أ) جميع الأطراف ذات الصلة في سيراليون، بما في ذلك المجتمع المدني، على مواصلة التعاون مع المحكمة الخاصة ولجنة الحقيقة والمصالحة؛

(ب) جميع الأطراف المعنية في المنطقة على العمل من أجل تهيئة الظروف التي من شأنها أن تسمح بالعودة الآمنة والطوعية للمشردين واللاجئين إلى ديارهم، وضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والقانون الإنساني الدولي؛

(ج) جميع الدول في منطقة نهر مانو دون الإقليمية على التعاون مع المحكمة الخاصة ولجنة الحقيقة والمصالحة والعمل بصورة بناءة لتوطيد دعائم السلم والأمن في سيراليون؛

(د) المجتمع الدولي، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، على توفير الموارد اللازمة لضمان تفادي الخصاص في ميزانية المحكمة الخاصة ولجنة الحقيقة والمصالحة، بما في ذلك من أجل إجراء التحقيقات؛

٤ - تحت حكومة سيراليون:

(أ) على مواصلة العمل الحثيث وتدعيم التعاون، في مجال حقوق الإنسان، مع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛

(ب) على مواصلة العمل على إعادة دمج من تبقى من المحاربين السابقين في كافة المناطق، وإيلاء اهتمام خاص للمحاربين السابقين من الأطفال والمحاربات من الإناث في عملية إعادة الإدماج، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة وأوجه شدة تأثير الفتيات؛

(ج) ضمان توفير كافة الظروف الضرورية لتلك النسوة والفتيات اللاتي أجبرن على الزواج أو على الدخول في علاقات أخرى خلال النزاع والإفراج عن أي فتيات أخريات محتجزات ضد إرادتهن من جانب المحاربين السابقين على الفور إذا كن يرغبن في ذلك؛

(د) الاستمرار في تيسير العمل الفعال للجنة الحقيقة والمصالحة ولجنة الأطفال المتأثرين بالحرب؛

(هـ) إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية، بالتعاون مع المجتمع الدولي، للاحتياجات الخاصة لجميع الضحايا المشوهين وللنساء والأطفال الموجودين في رعايتها، وخاصة من تعرضوا لاعتداءات جنسية ولصدمات شديدة وشردوا نتيجة للنزاع؛

(و) مواصلة العمل على استعادة السلطة المدنية من أجل توفير الخدمات الأساسية العامة والاجتماعية بما في ذلك الأمن وإقامة العدل، في جميع أنحاء سيراليون؛

(ز) مواصلة تشجيع التعاون بين المجتمع المدني في سيراليون في عمل المحكمة الخاصة ولجنة الحقيقة والمصالحة؛

٥ - تقرر:

(أ) أن تكرر طلبها إلى المفوض السامي وإلى المجتمع الدولي أن يواصلوا مساعدة حكومة سيراليون على الإبقاء على لجنة الحقيقة والمصالحة بما يكفل عملها على نحو فعال، والتعاون مع المحكمة الخاصة؛

(ب) أن تطلب إلى المجتمع الدولي مواصلة المشاركة في تعزيز المحاكم والنظام القضائي في سيراليون وخاصة نظام قضاء الأحداث، من خلال المساعدة التقنية، والمساعدة على إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان؛

(ج) حث المجتمع الدولي على الاستجابة إلى شتى النداءات الصادرة عن الأمين العام والمفوضية السامية لتوفير الأموال اللازمة لضمان تغطية ميزانتي لجنة الحقيقة والمصالحة والمحكمة الخاصة تغطية تامة، وتطلب إلى حكومة سيراليون العمل بصورة حثيثة للحصول على الأموال التي تشتد الحاجة إليها؛

(د) أن ترحو من الأمين العام اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتيسير أنشطة المحكمة الخاصة، بما في ذلك الأنشطة التي تضطلع بها لجنة الإدارة؛

(هـ) أن تطلب إلى المفوض السامي والمجتمع الدولي إتاحة المزيد من المساعدة التقنية المناسبة إلى المحكمة الخاصة ولجنة الحقيقة والمصالحة؛

(و) أن ترحو من الأمين العام والمفوض السامي والمجتمع الدولي مواصلة تقديم كل المساعدات الضرورية لقسم حقوق الإنسان ببعثة الأمم المتحدة في سيراليون، بما في ذلك الإبقاء على مستوى إدماج القسم في عمل البعثة، بغية تمكينه من الوفاء بولايته في الإبلاغ عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان في سيراليون، والقيام، بعد التشاور مع وكالات الأمم المتحدة المعنية، بمساعدة حكومة سيراليون في جهودها الرامية على تلبية احتياجات البلد في ميدان حقوق الإنسان، بما في ذلك:

١٠ تعزيز مشاركتها في برامج التعاون التقني والخدمات الاستشارية وبرامج الدعوة إلى أعمال حقوق الإنسان؛

١١ تعزيز دعمها لمنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية وغيرها من الجماعات التي تعمل في مجال حقوق الإنسان في سيراليون، بما في ذلك ضمن إطار المنتدى الوطني لحقوق الإنسان، ومواصلة وتوسيع تعاونها معها؛

(ز) أن ترحو من المفوض السامي تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين وإلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الستين عن حالة حقوق الإنسان في سيراليون، بما في ذلك بالإشارة إلى التقارير الواردة من قسم حقوق الإنسان بالبعثة؛

(ح) أن تنظر في هذه المسألة في دورتها الستين.

— — — — —